

الفصل السادس

نقشات

يعني لي — وقد قلت أني لا أفيد نفسي ببحث أو بترتيب —
أن أسطر شيئاً عما نقاسيه نحن المحامون ، من عنت المتصلين بنا
من متقاضين ووسطاء .

أقسي ما يلاقيه المحامي ما يجده في الجور القضائي ، عقب تخرجه
أو بالأحرى بعد قضائه فترة التمرين .

تعج المحاكم الجزئية ، بل والكيلات بطائفة من الطفيليات
فرضتها الحكومة على هذا الجور القضائي فرضاً ، بل وتمنعهم
(رخصاً) . هذه الطائفة هي فريق « الكتبة العموميين » أو
باللغة الدارجة (العرضحالية) .

واسمهم كما نرى خليط بين التركية ، واللغة العامية ، ومنه يظهر
جلياً أن هذه الفئة وجدت في الأيام الخوالي ، وارتقى القضاء ،

وظل هؤلاء وهم هم أثر سيء من آثار الماضي ، ومثل سيء لما
يجب أن يسمو عليه القضاء والتقاضي .

طبقة نشأت في الظلمة التي كانت تسود القضاء والتقاضي قبل
أن يرتفع إلى شأوه الحالي ، فسما وهبطت ، وظلت قيداً بغيضاً
وحملات ثقيل .

ولا زال الكثيرون من المتقاضين يلجأون إلى هذه الفئة
للاستعانة بهم على رفع الدعاوى ومباشرتها ، وهم آفة القضايا
وسبب تلفها .

المحامي الناشئ غريب عن الجو الذي يعيش فيه ، يتلقفه
أولئك الذئاب بالمغريات التافهة ، فإذا لم تكن له من عفة نفسه
وعزة ضميره وازعاً ، فقل عليه العفاء ، إذ أن مستقبله يتأون
باللون الذي اختاره لنفسه في مهتل عمله القضائي ، ولو انصاع
إلى هذه (الطائفة) فقد قضى على نفسه قضاء مبرماً .

وقد أظهرت لي تجاربي طوال عشرين عاماً ، قضيتها خادماً
لهذه المهنة الشريفة الفاسية . إن هذه الفئة من الناس يأكلون على
المائدتين ، ويكيلون لكلاً الطرفين . . . !

فهم يكتبون صحيفة افتتاح الدعوى ، على أن تعلن للخصوم
ثم يتصلون بهم للتفاهم على حساب من وكلهم لرفعها ، فتميل الدعوى
متأرجحة حيث يكثر « الدفع » ويتلاعبون بالمحامى الناشئ الذى
يقع فى براثنهم على حساب أهوائهم ، دون أن يملك لنيرهم دفعاً
وأغلب ما يحصل أنه يذهب ضحية هذا العبث .

وللقضاء على هذه « الطائفة » طريقان :

أولها أن تترك الحكومة ، ويهملها بالطبع أن تسود العدالة
وأن يصل كل ذى حق إلى حقه ، فتسحب هذه « الرخص » وأن
تطارد من لا يحملها أو — على الأقل — أن توقف إصدارها ،
وأن تشدد الرقابة على البقية الباقية منهم حتى تبعد .

أما الطريق الثانى ، فإن تنفيذه بيد المحامى الناشئ الذى يجب
أن ينأى جهده عن الانقياد لهم ، وعلى المحامين القدامى واجب
آخر ، هو النصيح لزملائهم وإرشادهم إلى الخطورة التى تعترض
طريق المحامى الذى يجرى فى تيارهم .

إلى هذا وذلك ، فإننى أقترح أن يكون نظام المحاماة فى

بلادنا على شقين :

شق المحامى المحضر للدعوى ، ثم المحامى المترافع . وهذه الفكرة جربت فى كثير من البلدان الأوربية ، فأثمرت ونجحت وبها يتفرغ المحامى المترافع لدراسة الدعوى والقيام بإبراز فكرته والذود عنها فى مجلس القضاء ، بعد أن يحضر أسانيدها زميله المحضر لها بطريق قانونى صريح صحيح .

ثم اننى أرى ، وقد كثرت فنون الطعن بالتزوير الذى يعقده القضايا ويوقف السير فيها حتى تنتهى إجراءات التزوير ، ابتداءً وانتهاءً . ومرحلة النقض فى بعض الأحيان — أرى — أن تسن الحكومة تشريعاً يقضى بأن يحرر العقود محام ، ولا تصبح صحيحة ومعتمدة إلا إذا طبع عليها خاتم مكتب محام ، وكذلك فى الصكوك التى تربو على المائة جنيه مثلاً ، يجب أن يحرر سنداتها محام ويحتفظ بصورة لها فى دفتر « كويبا » حتى يطمئن المقرض على ماله ، ولا يكلفه الأمر إرهاقا ولا عنتا ، ولتكن قيمة الأجر نسبة مئوية ، كائنين فى المائة مثلاً من قيمة القرض أو العقد ، وهو أاجر يسير إذا قيس بما يستفيد منه المتعاملون .

هذه الطريقة البسيطة تقضى على تعقيدات كثيرة ، تنوء بها المحاكم وتكتل القضايا .

(لو أنصف الناس استراح القاضي) .

اذكر هذه العبارة دائماً عند تذكرى قضية صغيرة !
أستغفر الله ، بل بدأت صغيرة ، ثم استفحلت نازها ، واستطار شررها .

(ز) يداين (ا) بسند قيمته ٤٦٨ قرشاً تقدمنا به للقضاء
فقطعن فيه بالتزوير ، وأوقفت الدعوى الأصلية ، أى دعوى الدين
حتى يفصل فى « التزوير » .

أعلنت أدلة التزوير ، وأحيلت للخبير الذى باشر مأموريته
وفحص السند ، وقرر أنه صحيح .

استؤنف الحكم ، وتقدم الخصم بتقرير خبير استشارى ،
قرر أنه مزور ، فرأت محكمة الدرجة الثانية ندب ثلاثة خبراء
أجمعوا على صحة السند ، وأخيراً أخيراً بعد هذا الشوط الطويل
قضى بالجنهات الأربعة وكسورها ، وقضى على الطاعن .

بالغرامة القانونية .

أيها الناس : كم كلف هذا الطاعن والمطعون ضده ؟ ؟
 كم أرهق هذا الدائن والمدين على السواء ؟ ؟
 كم من المال أنفق ، من أتعاب محامين ، ورسوم وخبراء ؟ ؟
 لأننى أسوق هذه النبذة الموجزة ، تدعيها لفكرة أن العقود
 والسندات يجب أن يحررها محام لتكون حجة لا يجوز الطعن
 فيها بالسهولة التى يستسيغها المتقاضون .

وإنى ليسرنى كمحام لاقى فى حياته القضائية الأمرين ، من
 تشكيلات الدعاوى أن أسمع عن لجان عدة شكلت لتبسيط
 الاجراءات وتعديل قانون المرافعات ، ولو أنه يحزننى أننى
 أسمع من أكثر من عشر سنوات عن تشكيل هذه اللجان على
 غير طائل .

حنانيكم أيها السادة ، فنحن فى عصر « الذرة » . أما تراكم
 القضايا وإرهاق القاضى والمتقاضى ، وطول عهد الفصل فى الدعاوى
 تبعاً لهذا ، فقد قتله الكثيرون بحثاً ، ونادى المصلحون وصرخوا

واستصرخوا دون جدوى ، فالله للقاضى والمتقاضى وللعدل
الرحمة ، ولذوى الحقوق طول البقاء .

وبعد أن يخرج المتقاضى مشخناً بجراح التقاضى وإجراءاته
المعقدة الطويلة يقابله التنفيذ ومافيه ومن فيه « مشايخ حارات —
إشكالات — استرداد — تبديد ، إلى غير ذلك من طرق التلاعب
بتنفيذ الأحكام بعد إصدارها .

كل هذا يحتاج لشرح مستفيض ! يقضى على هذه الإجراءات
الملتوية التى يحار فى تكييفها من درس القانون واستوعبه ،
فكيف بالمتقاضى البسيط الذى لا يدرك من أمره شيئاً .

إنى أهيب بالحكومة القوامة على رعاية مصالح الأمة أن
تعمل ، وأن تعمل بسرعة على التبسيط : ففى ضمان الحصول
على الحقوق ، ضمان لسير الاقتصاديات فى تيارها السليم
الأمين .

أما القضاء الجنائى ، فشره أهون ، غير أن المؤلم فيه ، والذى
يلاحظه كل محام أشربت نفسه حب الوصول إلى العدالة ، دون

الإيقاع برىء : ما نشاهده كثيراً من السهولة التي يقبض بها القرامون على التحقيق على المتهمين ويقضون بحبسهم احتياطياً والمتهم مهما قضى في سجنه لا يعرض ، وقد يكون في مدة الحبس الاحتياطي القضاء على أسرة برمتها ، لا على فرد واحد . فالذي يكسب قوت يومه له ولأسرته ، إذا ما حبس شهراً احتياطياً أو أكثر كيف تكون حالة الأسرة ، وهي لا عائل لها ؟ ثم ترى النيابة بعد هذا «الإفراج» أو يصدر الحكم بالبراءة فيخرج الرجل إلى بيته ، وقد أقفر ، بل وربما عبث الفقر والعوز والحاجة بعرضه ، وهو في غيابة السجن ، ينتظر الإفراج أو البراءة .

إنني أتقدم بكل احترام إلى حضرات الزملاء وكلاء النيابة أن يدققوا كل التدقيق في هذا الحبس الاحتياطي ، وأن يجعلوه آخر ما يفكرون فيه ، وهناك أكثر من طريقة لضمان التنفيذ على المتهم ، إذا ما أصبح الحكم عليه نهائياً من إجراءات القبض الاحتياطي .

هذه نفثات فرجت بها عن نفسي ولى إليها عودة . ومن توارد

الخواطر انه قد وقع نظري وأنا أسطر هذه التفات وأنوه
بمساوى الحبس الاحتياطي على ثلاث قضايا لعب فيها هذا النوع
من الحبس دوراً خطيراً .

(ف . ١) مدرس بإحدى المدارس الثانوية . كان لهذا
المدرس صديقاً درج على أن يتودد إلى النساء اللاتي يملكن
مصوغات ذات قيمة ، ثم يساهن بعد حين ما يملكن متحايلاً
على ذلك بشتى الطرق .

وحدث أن سمع هذا الصديق بامرأة تملك جانباً كبيراً من
المصوغات ، تقدر بمئات الجنيهات ، ولكنه لم يجد وسيلة للتعرف
عليها سوى الاقتران بها ! ففعل ! ، وأقام الصديق مع زوجته
الجديدة في إحدى القرى المجاورة للقاهرة ، وانقضى شهر العسل
على خير حال ، ثم حضر الزوج وبرفقته زوجته ليمضيا يومين عند
صديقه المدرس الذي تصادف أن كان متغيباً في عمل رسمي خارج
القاهرة ، فاستقبلت الزوجين بدلاً عنه خادمتها التي كانت تعلم مدى
الصداقة بين سيدها وبين صديقه .

أمضى الصديق وزوجه النهار في منزل المدرس ، ولما جاء

الليل نام الجميع إلا هو ، فقد كان الاستيلاء على الحلى الثمينة التى تحلى بها زوجته جيدها ويديها يؤرقه ويقض مضجعه ، ولما تأكد الرجل أنه آمن قام إلى زوجته وذبحها كما تذبح الشاة ، وسلبها حلها ، ثم وضع جثتها فى « زكينة » وحملها وخرج قبل أن يفضحه نور الفجر إلى حيث ألقى زوجته فى عرض النهر !!!

ولما شاء الله للجريمة أن تبكتشف ، وقبضت النيابة على الزوج وعلى « المدرس » الذى ارتكبت الجريمة فى بيته . والذى ثبت أنه كان متغيبا فى عمل رسمى خارج القاهرة ليلة وقوع الجريمة .

وسار التحقيق فى هذه القضية متمهلا وتيدا ، يتعثر فى عقبات مختلفة و« المدرس » مقبوض عليه رهن التحقيق ، حتى مضى على ذلك شهران ونصف ، خرج بعدها المدرس براء الساحة ، ولكن بعد أن كان قد فقد من مركزه أديبا ، وماديا ، ما لا يقدر بمال .

وقصة أخرى !!

ذهبت إحدى السيدات إلى طبيب ، وطلبت إليه أن يجري لها عملية إجهاض ، لأن كثرة الأولاد قد أثقلت كاهلها ، ولسكن الطبيب رفض إجابتها إلى رغبتها .

ولسكنها ما كادت تعود إلى بيتها حتى أصيبت بنزيف حاد ، فاضت بعده روحها ، ولما سألها أهلها قبل أن تلفظ آخر أنفاسها عمن قام بإجهاضها ذكرت لهم اسم الطبيب ، وأخفت أو لعلها نسيت اسم « الداية المجرمة الحقيقية » . ١١ .

أبلغ ذووها الأمر إلى النيابة التي سارعت بالأمر بالقبض على الطبيب وزجته في الحبس الاحتياطي ، واستمر التحقيق شهراً خرج الطبيب بعده بريئاً ، مما لصق به . ولسكن بعد أن فقد إيراد عيادته طيلة هذه المدة ، وبعد أن أصيب بضرر أدبي جسيم .

* * *

وقصة ثالثة !! ...

في قضية تزيف « الخوذ الفولاذية » المعروفة ، قبض على شاين كانا يعملان عند أصحاب الشركة التي قامت بتزيف الخوذ

وزجت بالشابين في السجن « تحت التحقيق » .

وبالرغم من أن الدفاع عن هذين الشابين أثبت أنهما لا علاقة لهما بالقضية ، وانهما إنما كانا ينفذان الأوامر الصادرة لهما من رؤسائهما ، فإن النيابة تمسكت ببقائهما في السجن حتى يفصل في القضية التي ظلت تؤجل نحو الستة شهور ، وأخيراً أخيراً برى الشابان ، وخرجا من السجن ليجدوا نفسيهما مشردين بلا عمل !! ...

هذا هو الحبس الاحتياطي أطاح بمستقبل مدرس ، وأصاب طبيباً في مورد رزقه ومركزه الأدبي ، وكان سبباً في تشريد شابين دون ذنب أو جريرة . وهناك غيرهم وغيرهم من ضحايا إجراء الحبس الاحتياطي ، وهو مرض لا علاج له الا يقظة حضرات أعضاء النيابة ، ألهمهم الله سبل الرشاد .



الفصل السادس

الأسرة في مصر

فاتني وأنا أسوق عجالتى عن « الأحداث » أن أنوه بفضل تعليم البنات وإعدادها لتكون إما تميز الخبيث من الطيب ، فيقوم على كاهلها كيان مجتمع نظيف ، لا تلوثه أدران الإجرام ، ولا تنبت فيه طفيليات البيئة التى تدفع الإنسان إلى غمرة الحوادث فلا يحسن اختيار أطيبها ، وإن ذاق ثمرة واحدة محرمة ، فقد ذهب ربحه ، وولى خيره ، وانقلب على المجتمع وهو الشريد الفاسد الطريد : و « بنت » اليوم هى « ام » الغد

والأم مدرسة إذا أعدتها

أعدت شعباً طيب الأعراق

ولقد أقر للأم بهذا الفضل جميع قادة العالم وعظماءه وعلمائه وعباقرته فأقروا بالفضل عليهم للمرأة . أما أو زوجة أو أختاً فهى بيدها تهز المهدي وبالآخرى تهز العالم . هذه الأم أو المرأة على القول الصحيح

حداثة كيان الأسرة ، وأس بنيانها إن صلح حالها ، فقد استقام البناء ، وإن خبثت طريقتها فإن أثرها فيمن يحيطون بها يكون وبالاً وشرّاً مستطيراً .

وتعليم البنات في مصر لم يتطور إلى التقدم والارتقاء إلا منذ زمن قريب ، فقد كان تعليمها منذ مائة عام مثلاً أمراً مستغرباً منسكوراً .

وكان عصر الأسد « فؤاد الأول » وشبهه العظيم « فاروق » فيصلاً بين عهدين ظلمة وحجاب وجهل ، ونور وسفور وعلم ، وسارت البنات حثيثاً جنباً إلى جنب مع نصفها الآخر طافرة منطلقة بخطوات واسعة ، تفترق من بحار الثقيف والتهذيب ما نرجو واثقين أن يكون سلباً ترقى به الأسرة ، فالجماعة ، فالأمة .

ولا يفوتني أن أنوه بفضل « رابطة الإصلاح الاجتماعي » وهي مؤسسة يرأسها سعادة هيكل باشا ، ويقوم بالشرط الأوفر من نشاطها سعادة العشماوى باشا ، تقوم على تثقيف البنات .

وإلى جوار مكنتي بقسم الخليفة افتتحت الرابطة بيتاً ولا

أقول مدرسة تتبعت خطوات من فيه عن كذب : وصدقوني إنني
أكذب نظري حين أجيله في من تضمنه رحبته اليوم ، وقد رأيتهم
من شهور قلائل ،

نظافة ، وأدب ، وسكون ، بعد العكس على طول الخط .
يعلمون فيه البنت كيف تكون ربة بيت نافعة وأما صالحة
وفي عقيدتي أن هذا البيت الصغير الذي يضم مائة بنت هو
مائة بيت يضم مائة أسرة طيبة خيرة هي لبنة متينة في كيان الأمة
فالمجتمع .

وقد عملت هذه الرابطة أخيراً على إصلاح حال السجناء
ففكرت في مشروع هو العناية ببحث أحدث الطرق والأساليب
التي تفكر فيها الدولة المتمدينة لعلاج المشاكل التي تهددها
فتقتبس منها ما يلائم الطبيعة في مصر ، وتعهد بها إلى
متخصصين ، يدرسونها ويطبّقونها على المؤسسات التي تشرف عليها
الرابطة .

و يبحث سعادة العشماوي باشا في فكرة إدخال الأفلام السينمائية
لمحاربة الجريمة والإجرام والقضاء على نزعات الشر في نفوس

المجرمين ، وتعويدهم حب الخير ، ففكرت هذه الرابطة في العمل على نشر مثل هذه الأفلام في السجون . وهذا نظام متبع في أمريكا ومعمول به في سجن « سنيج سنيج » الذي يضم بين جدرانها أخطر المجرمين .

وقد أقر هذه الفكرة في أمريكا رجال الإصلاح والأطباء وعلماء النفس .

ومن المنتظر أن تتولى الرابطة الإشراف على إخراج هذه الأفلام في مصر ، فتعهد إلى المؤلفين والمخرجين بمعاملة تحت إشراف المختصين من أعضائها في الدراسات الاجتماعية . ويتفطر أيضاً أن تطلب الرابطة إلى مصلحة السجون تطبيق هذا النظام في السجون المصرية .

ولا شك أن في هذا المشروع فكرة جميلة جديدة بالاهتمام والتشجيع ، وينبغي على قادة الإصلاح الاجتماعي وولاة الأمور في مصر أن يعنوا بتنفيذها ، ويحاولوا وضع الاعتبار . وقد ذكر علماء النفس في أمريكا أن الأفلام السينمائية أفادت كثير آفي استئصال جذور الشر من نفوس أخطر المجرمين ، وأصبح الكثير منهم

ينزع إلى عمل الخير .

وهذا فضل لهم يذكر فيشكر .

والأسرة في مصر إما في حالة عوز شديد ، أو يسر ورغد .
والطبقة الوسطى وهى طبقة الموظفين ، وأرباب المهن وصغار
التجار قلة لا يعتد بها وأثرهم ضعيف .

أما طبقة فقراء الريف ، فإن وسطهم الخاص وجو بلادهم
الهاديء يساعد على تطيف طباعهم ، فهم بمنأى عن الجرائم العنيفة
والأم عندم أثرها في تنشئة أطفالها لا يعتد به ، فهم في الواقع آلة
ميكانيكية تدبر شؤون البيت في ماديته ، أما أدبياته من تقويم
ودرس وتهذيب ، فإن عقليتها مع الأسف الشديد لا ترتفع إلى
مستوى يصح أن يعتبر منتجاً . وقس على ذلك فقراء الصعيد مع
فارق واحد هو جنوح عقلياتهم إلى الإجرام العنيف ، والأم حالها
هناك حالها في الريف ، فلا أثر ولا ثمرة .

وطبقتنا الوسطى يسودها غطرسة الرجل وامتداد أثره إلى
كل كبيرة وصغيرة في بيته ، فلا يترك للأم قياد أطفالها ودفعهم

بحنانها وأنوثتها إلى أقوم السبل ، مع امتداد رعاية الرجل إلى الرقابة والاشراف والأرشاد ، فأثرها ضعيف الوصول إلى نتائج تعد قياساً أو مثالا .

أما سادتنا الأغنياء ، فلا تنكر أن من الأمهات فيهم من كان له أبرز الأثر في تكوين النشء الصالح ، غير أن الكثرة تهمل هذا الواجب ، وتلتفت الى ماديّات العيش من لهوه ومجونه ريتركون للأولاد حبل الأمور على غاربه ، وكم لهذا من نتائج مؤلمة .

وموجة الإجرام تسرى في الأوساط التي يسود فيها الجهل سريان النار في الهشيم ، إذ لا رادع ولا وازع ، وعلى الحكومة في هذا واجب .

فقد تحدثنا عن واجب الأمم والآب نحو صغارهم ، وعن واجب الجماعات الإصلاحية ومؤسسات البر نحو الأحداث وخريجي السجون ، ووجوب العناية بهم ماديّاً وأديّاً ، حتى لا يضلوا خطراً على المجتمع — وبقي علينا أن نتحدث عن واجب أولى الأمر نحو الرعية .

ولى الأمر هو أب الجماعة ، نجمها الذى تهتدى به ، فان
صالح حاله ، صالح حالها ، وإن ساء فعلها ، فواجب ولاية الأمور
أن يكونوا قدوة لرعاياهم وهداة لهم

وعلى ولاية الأمور أن يعملوا من جانبهم على تقوية
الأخلاق فى نفوس الأفراد ، وأن يعملوا على نشر دور التعليم
والتهذيب والإرشاد ، وأن يراقبوا بعين يقظة ما ينشر على الناس
من كتب وأغان وإذاعة . وأن يعملوا على علاج من يوقعه سوء
الطالع أو إجرام الصدفة فى حماة الجريمة ، بأن ينتزعوا بشتى
الوسائل من نفسه بذرة الإجرام . وهناك طرق المساعدات من
مادية وأدبية ، وفى مكنة ولاية الأمر بهذه الطرق أن يعملوا على
منع الجريمة قبل وقوعها .

وفى قرانا أمثلة كثيرة على ما تستطيع الحكومة أن تقوم
به فى هذا السبيل . فهناك أسر بأسرها تقع فى هاوية الاجرام بسبب
ثأر قديم ، أو نزاع على أرض أورى ، أو نسب ، فلو عمل ولاية
الأمر على مراقبة هذه الحالة لأمكنهم أن يمنعوا حصول الاجرام
بالسعى من جانبهم على إصلاح ذات البين ، وعلى تقريب وجهات

النظر بين المختلفين ، وبهذا تقتل بذرة الاجرام في مهدها .

ولشد ما أعجب لحكومة ترخص لمحال الميسر لابس ثوب
« أندية » أن تفتح أبوابها لمرتادي أمثال هذه الدور ، وهناك
الخمر وهي ام الكبائر ، والميسر بكر أبنائها ، وما يتبع ذلك من
جرائم اختلاس ونصب ، بل وربما أدت حاجة مدمن القمار الى
ارتكاب جريمة قتل .

وإنني أقف جامد الفكر حائراً لحكومة في دولة ، دينها الرسمي
الاسلام تبيح الزنا ، وتسمح بوجود دور للدعارة ، يرتادها شباب
البلد ، فتهدى أخلاقهم وصحتهم ويذهب حياؤهم ، وإذا ذهب
أخلاق أمة ذهب أهلها .

واجب الحكومة أن تمنع هذا ، وأن تضرب على يد القائمين
بها بكل شدة ، فتمنع كثيراً من الجرائم قبل وقوعها .
سوانح عرضتها والله ولي التوفيق .

